

September 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مكافحة الجراد الصحراوي

الدورة الثامنة والثلاثون

روما 11-15 سبتمبر/أيلول 2006

اقتراح بإنشاء صندوق طوارئ لإدارة عمليات الجراد الصحراوي
(البند 6(و) من جدول الأعمال)

1- مقدمة

تم إجراء أول إستعراض للدروس المستفادة من حملة مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005 خلال الدورة الاستثنائية للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في نوفمبر/ديسمبر- تشرين الثاني /كانون الأول 2004. وخلص هذا الإستعراض إلى أن الوصول المتأخر للأموال كان العقبة الرئيسية أمام تنفيذ حملة المكافحة، وقد ناقشت لجنة مكافحة الجراد الصحراوي هذه القضية، وأوصت بضرورة قيام منظمة الأغذية والزراعة، بالتشاور مع الجهات المانحة، ببحث إنشاء صندوق طوارئ كبير يمكن السحب منه في بداية حدوث فورة الجراد الصحراوي.

وقد تم التأكيد على هذه النتيجة التي تم التوصل إليها في الاستعراض الداخلي اللاحق الذي أجرى في مارس/أذار 2005، وفي سلسلة الاجتماعات التي اشترك فيها ممثلون عن البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي، بما في ذلك دورة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية والتي عقدت في يونيو/حزيران 2005، وحلقة عمل الخبراء التي تناولت مخزونات المبيدات برعاية مشتركة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في مايو/أيار 2006، ودورة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى والتي عُقدت أيضاً في مايو/أيار 2006. وقد وجد التقييم متعدد الأطراف لحملة مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005 أن البلدان المتضررة من الجراد أدرجت إنشاء صندوق طوارئ كقضية رئيسية أولى. وأوصى التقييم أيضاً بأن تقوم المنظمة بإنشاء "صندوق تدخل موجه مع خطوط إرشادية واضحة لتشغيله، كي ينهض على وجه السرعة بالأعمال الضرورية".

واتخذت البلدان المتضررة من الجراد خطوة أخرى في سبيل تأكيد تدعيمها لصندوق الطوارئ باقتراحها إيلاء اهتمام، في المنطقة الغربية، بتصميم "آلية مالية لإدارة عمليات الجراد" مع إمكانية توجيه أي مبالغ لم يتم إنفاقها من مشروع الطوارئ الأفريقي لمكافحة الجراد الممول من البنك الدولي إلى صندوق طوارئ من نوع ما. والغرض من هذا

الاقتراح جزئياً هو إتاحة الأموال من أجل: (1) القيام على وجه السرعة بشراء المبيدات، بحيث لا يصبح من الضروري الاحتفاظ بمخزونات من المبيدات داخل القطر يمكن أن ينتهي الأمر بها بأن تصبح مهجورة؛ (2) تيسير سبل حصول المتضررين من الجراد على الأموال من أجل الاغاثة في حالات الطوارئ. وفي المنطقة الوسطى، وافقت البلدان الأعضاء في الهيئة من حيث المبدأ على تخصيص ما بين نصف إلى 1 مليون دولار من حساب الأمانة الخاص بالهيئة من أجل إنشاء صندوق الطوارئ. والدافع وراء ذلك هو تقديم المساعدة للبلدان التي تفتقر إلى الموارد في المنطقة، والتي تأثرت من جراء حدوث فورة في عشائر الجراد، حتى تتمكن من مكافحة الجراد ومنعه من غزو البلدان المجاورة. أما عن التفاصيل حول كيفية أداء الصندوق لعمله وكيفية إتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامه، فسوف تضطلع بها أمانة الهيئة، بحيث تتولى اللجنة التنفيذية دراستها في أول الأمر، ثم تعرض على الدورة الكاملة للهيئة في 2008.

2- الغرض من صندوق الطوارئ

لا يمكن أن نتوقع أن يكون لدى جميع وحدات مكافحة الجراد، حتى مع حصولها على دعم إنمائي من برنامج نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود (إمبرس)، ومشروع الطوارئ الأفريقي لمكافحة الجراد، ومصرف التنمية الأفريقي وجهات مانحة أخرى، القدرات الضرورية لمنع فورات وأوبئة الجراد وما ينشأ عنها من كوارث، وتغطية تكاليف ما يتخذ من تدابير ضرورية لحماية المحاصيل عند حدوث مثل هذه الحالات الطارئة. إذ أنه عندما تكون الأحوال الجوية مهيأة على مساحات كبيرة من مواطن الجراد المناسبة لفترة زمنية كافية تتيح لأجيال عديدة من الجراد فرصة التكاثر، يصبح ذلك أمراً أكبر من إمكانيات القدرات القطرية. وعلى سبيل المثال، لو أنه قد تم تدعيم القدرات القطرية في المنطقة الغربية إلى مستوى قادر على الاستدماة قبل طوارئ الجراد في 2003/2005، فربما كان بالمستطاع اكتشاف تفشي الجراد في وقت مبكر في موريتانيا ومالي والنيجر، وبالتالي كان من الممكن الحد من فورته بتلك الصورة العنيفة. ومع ذلك فإن السرعة التي تفشى بها الجراد وما استتبع ذلك من تطوره إلى فورة والمساحات الواسعة التي كان من الصعب الوصول إليها وانتشر فيها الجراد والأحوال الجوية المواتية لذلك، جعلت من غير المحتمل أن ينجح أي جهد لوقف فورته في أواخر 2003 وأوائل 2004.

على الجانب الآخر، لو أنه قد أتيحت أموال كافية على الفور في أواخر 2003 وأوائل 2004، لكان قد أمكن التخطيط المبكر لحملة الصيف في منطقة الساحل ووضع الموارد مبكراً، بما يتيح امكانية التعامل مع الأسراب القادمة وصغارها من الجراد (يونيو/حزيران 2004). وهذا كان من شأنه أن يوفر حماية أفضل للمحاصيل ويخفف من الخسائر المحصولية إلى حد كبير، كما كان من شأنه أن يتيح امكانية شن حملة ضد الجيل الأول من الحوريات والتي كان من الأرجح أن تؤدي إلى انخفاض تكون الأسراب وهجرتها شمالاً وجنوباً أثناء الخريف.

في المستقبل، يمكن أن يتيح التحسن الذي يطرأ على وحدات مكافحة الجراد، تحت إشراف برنامج نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود (إمبرس)، إمكانية تحقيق نجاح في مكافحة تفشيات من الجراد بواسطة البلدان ذاتها، وربما مع بعض المساعدة من داخل المنطقة. وهكذا كان الحال في المنطقة الوسطى في 2003/2004، حيث نجح تضافر جهود السودان والمملكة العربية السعودية، بتنسيق من جانب هيئة مكافحة

الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى وبرنامج نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود، في احتواء التفشي الذي بدأ في السودان. وقد جاءت جميع الموارد تقريباً من داخل المنطقة، حيث ساهم السودان بالمال والمبيدات وحصل على مساعدة ثنائية من المملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها نحو 2 مليون دولار.

وإذا كان بوسع وحدات مكافحة الجراد أن تتصدى، بدعم من برنامج نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود والهيئات، لمعظم التفشيات، فهذا معناه ضرورة وجود صندوق طوارئ دولي لضمان توافر الموارد اللازمة في حالة التفشيات الكبيرة وبداية فورات الجراد. وفي حالة وجود تفشيات كبيرة وفورات وأوبئة فإن الأمر يتطلب توافر الأموال بصفة أساسية من أجل توفير طائرات الهليكوبتر لإجراء عمليات المسح وتوفير المبيدات، وطائرات الرش، ونفقات تشغيل لعمليات المسح والمكافحة والمعدات المختلفة، واتخاذ إجراءات حماية الصحة البشرية والبيئة، وعدد إضافي من الخبراء. كما أن هناك حاجة للأموال أيضاً من أجل تقديم الإغاثة الانسانية لأولئك الذين تضرروا بشدة من جراء الدمار الذي ألحقه الجراد بالمحاصيل والمراعي. وتحتاج هذه البنود إلى توفيرها بسرعة عندما ينشأ وضع طارئ، أو في أعقاب وقوع الأضرار مباشرة في حالة الإغاثة الإنسانية.

ويقوم صندوق طوارئ الجراد بتوفير المدخلات الأساسية للبلدان التي تفتقر إلى الموارد على اعتبار أن أموال الصندوق ستكون كافية بحيث توفر الحماية للمحاصيل بأسرع ما يمكن من الجراد الصحراوي، ويساهم، إذا سمحت الظروف، في تخفيض فورة الجراد مع إتاحة الوقت لتعبئة ما يتطلبه الأمر من أموال إضافية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفادي الوضع الذي حدث أثناء الفورة الأخيرة عندما لم يتوافر قدر كبير من التمويل إلا بعد سبعة أشهر من النداء الذي صدر في فبراير/شباط 2004.

3- صناديق طوارئ أخرى

1-3 التمويل القطري في حالات الطوارئ

أثناء الدورة الثالثة لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية في يونيو/حزيران 2005، صدرت توصية بضرورة قيام البلدان بإنشاء صناديق الطوارئ القطرية الخاصة بها من أجل مكافحة الجراد. وتوجد مثل هذه الصناديق بالفعل لدى البلدان وفيرة الموارد مثل الجزائر، وليبيا، والمغرب في المنطقة الغربية ولدى المملكة العربية السعودية وعمان في المنطقة الوسطى. ويمكن السحب من هذه الصناديق بدون إعطاء مهلة طويلة. أما بلدان الساحل والبلدان التي تفتقر إلى الموارد في مناطق أخرى فالإمكانيات لديها محدودة للغاية ولكنها تستطيع استخدام بعض مواردها القطرية. فقد تمكنت موريتانيا، على سبيل المثال، من تغطية جزء من تكاليف عمليات المسح والمكافحة في 2003/2004، حيث قامت بسداد الجزء الأكبر من مرتبات الموظفين الإضافيين الكثرين الذين تم الاستعانة بهم لتدعيم الحملة، إلى جانب تكاليف إرسال طائرة رش للمساعدة في العمليات (ما يعادل 1.2 مليون دولار). وتساعد مثل هذه الموارد، عند توافرها على الصعيد القطري، على وجود رد فعل مبكر ضد عشائر الجراد، ولكنها عادة ما لا تكون كافية عند القيام بحملات كبيرة. وعلى الرغم من أن المبالغ المتاحة قد تزيد بدافع الرغبة في القيام بتدابير وقائية وهي الرغبة التي تغذيها الهيئات وبرنامج إمبرس، إلا أنه لا غنى عن المساعدات الخارجية في المستقبل القريب لمواجهة طوارئ الجراد في الساحل والبلدان التي تفتقر إلى الموارد.

2-3 المساعدات وصناديق الطوارئ الاقليمية

بدأ العمل من أجل إنشاء صندوق طوارئ إقليمي أثناء الدورة الخامسة والعشرين لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى، باستخدام الأموال التي لم يتم انفاقها والمتراكمة من سنوات سابقة. كما اعتادت الهيئة أيضاً على تخصيص 100 000 دولار كل سنتين لأغراض الطوارئ. وأثناء حالة الطوارئ 2003-2005 قدمت المملكة العربية السعودية 2.3 مليون دولار في صورة مساعدات ثنائية من أجل تدعيم قدرات السودان وإريتريا على مكافحة الجراد الصحراوي. وفي المنطقة الغربية، قُدرت المساعدات المقدمة من بلدان شمال غرب إفريقيا إلى البلدان المجاورة في الجنوب بنحو 20 مليون دولار. وشملت هذه المساعدات المبيدات وطائرات الرش وفرق مكافحة الأرضية. وأوضح برنامج نظام الطوارئ للوقاية من الآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود (إمبرس) في المنطقة الغربية الحاجة إلى إنشاء بروتوكول لفرق المسح والمكافحة عبر الحدود كجزء من خطة عمله لعام 2006. وسيراً على ذات النهج، قد يرغب أعضاء هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية في بحث إنشاء صندوق طوارئ إقليمي في المستقبل.

4- النظر في إنشاء صندوق طوارئ دولي

قد ترغب لجنة مكافحة الجراد الصحراوي، من منطلق متابعة توصية دورتها الاستثنائية وتمشياً مع توصية التقييم المستقل، النظر في إنشاء صندوق طوارئ دولي مع أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

1-4 حجم حساب الأمانة الدولي

استناداً إلى الخبرة المكتسبة أثناء فورة الجراد الصحراوي في 2003-2005، فإن الأمر يتطلب إنشاء صندوق طوارئ بمبلغ 30 مليون دولار لتقديم الدعم في حالات الطوارئ للبلدان المتضررة من الجراد، والتي تفقر إلى الموارد. وهذا المبلغ يتيح لكل بلد من البلدان التسعة الحصول على مايقرب من 100 000 لتر من المبيدات (بإجمالي 9 ملايين دولار على أساس 10 دولارات/لتر، بما في ذلك النقل)؛ وطائرتي هليكوبتر لعمليات المسح/الرش أو طائرة رش ذات جناح ثابت تؤدي 200 ساعة طيران (بإجمالي 9 ملايين دولار على أساس 2 500 دولار/ساعة بما في ذلك الإمداد والتأمين)؛ ومبلغ يصل إلى 500 000 دولار لتغطية نفقات التشغيل، والمعدات والخبراء (بإجمالي 4.5 مليون دولار) ومبلغ يصل إلى 500 000 دولار للمساعدات الإنسانية؛ ويتبقى مبلغ 3 ملايين دولار لتغطية تكاليف المناولة/الدعم. وفي حدود هذه التكاليف الشاملة، يمكن اتخاذ الاحتياطات المناسبة من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة.

وفي حالة حدوث فورة جراد كبيرة مثلما حدث في 2003-2005، يخصص مبلغ 30 مليون دولار لتغطية المراحل الأولية من حملة المكافحة. وتفيد تقديرات التقييم متعدد الأطراف أن التكلفة الاجمالية لحملة المكافحة في 2003-2005 بلغت 400 مليون دولار، بما في ذلك تكاليف المعونة الانسانية من الأغذية. وقد قدمت الجهات المانحة الدولية نصف المبلغ الإجمالي. ومن المتوقع أن يتمكن صندوق الطوارئ بالحجم المقترح من تقديم ما يكفي من الموارد لشراء المبيدات بصورة عاجلة، والتعاقد مع إحدى طائرات الرش، وتوفير الأموال اللازمة للتشغيل والخبرة الدولية. ويتيح إنشاء مثل هذا الصندوق الوقت الكافي للبدء في أنشطة المكافحة في وقت مبكر، والحد من الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل. كما يتيح أيضاً الفرصة لتوجيه النداءات إلى مجتمع الجهات المانحة الدولي، إذا لزم الأمر.

2-4 إدارة وتشغيل حساب الأمانة الدولي

يجب اختيار المنظمة التي يسند إليها إدارة حساب الأمانة الدولي لعمليات مكافحة الجراد في حالات الطوارئ بعناية لضمان الوضوح والشفافية في الإدارة، والابتعاد عن تضارب المصالح، مع وضع شروط واضحة تتعلق بالمصروفات وإتاحة الموارد على وجه السرعة إذا لزم الأمر.

يجب تحديد الشروط التي يلزم توافرها لدى البلدان والمشرعين الآخرين للحصول على الأموال تحديداً واضحاً. وقد يتطلب الأمر إنشاء آلية تتولى الإعلام عن وجود حالة طوارئ تتعلق بمكافحة الجراد وتكون هي المبرر للحصول على أموال من حساب الأمانة. وقد تنظر لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في إنشاء لجنة تضم ممثلين عن القطر أو كل قطر من الأقطار المتضررة، وممثلين عن الجهات المانحة التي تدعم صندوق الطوارئ، وخبراء مستقلين في مجال الجراد وعلم الحشرات وأمانة هيئة (هيئات) مكافحة الجراد الإقليمية ذات الصلة والمجموعة المعنية بالجراد لدى منظمة الأغذية والزراعة.

كي يتسنى لها اتخاذ قرار يجب أن تكون اللجنة على علم بالوضع الحالي للجراد والتوقعات المستقبلية والموارد المتاحة من أموال الطوارئ القطرية والإقليمية. كما ينبغي أن تكون على دراية كاملة بأي تبرعات ثنائية من جهات مانحة. ونظراً لسرعة حركة أسراب الجراد، فلا يجب تخصيص الموارد لبلدان، ولكن لمنطقة أو منطقة فرعية.

يجب أن تتوفر في العمليات التي يضطلع بها الصندوق شروط أفضل وأحدث الممارسات، بما في ذلك تقنيات التطبيق، واختيار المعدات والمبيدات، وحماية الصحة البشرية والبيئية. ومثلما هو الحال بالنسبة للأموال، يجب أن يتوافر في الآلية إمكانيات التخطيط والإشراف والرصد لضمان فعالية واستمرارية عمليات المكافحة. وفي هذا الصدد يجب التذكير بضرورة أن تكون عمليات الطوارئ الموازية القطرية والإقليمية والتمويل من الجهات المانحة مكتملة لبعضها البعض بعيداً عن الازدواج، حيث أن التنسيق الجيد والتعاون هو أحد متطلبات مكافحة الجراد.

كما يجب أن تكون الإدارة وآلية الوصول جزءاً من هيكل إداري شامل للصندوق يضمن مراقبة ورصد الموارد المتاحة واستخدامها وتجديدها وتقييمها.

3-4 تجديد موارد حساب الأمانة الدولي

يجب مراجعة حجم حساب الأمانة وتجديد موارده على فترات منتظمة. وقد ترغب لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في بحث خيارات تجديد موارد حساب الأمانة الدولي.

5- تقديم الدعم لصندوق الطوارئ

يعتمد إنشاء صندوق الطوارئ على الدعم المقدم من البلدان المتضررة من الجراد ومجتمع الجهات المانحة الدولي. فإذا ما قررت البلدان المتضررة تقديم مبالغ لم يتم إنفاقها من مشروع الطوارئ الأفريقي لمكافحة الجراد من أجل صندوق الطوارئ، فسيكون هذا بمثابة دعم مباشر للصندوق، كما يمكنها أن تقوم بدلا من ذلك بالسعي لدى ممثلي الجهات المانحة في بلدانهم من أجل التبرع لهذا الصندوق. وهناك بعض الجهات المانحة التي تتردد في التبرع بمبالغ في

حالات الطوارئ، إذا لم يتم استخدام تلك المبالغ على الفور، على أساس أن هذه المبالغ ستعطي عائداً اقتصادياً أفضل إذا تم استثمارها في مشروعات أخرى (الرى، القطاع الخاص). وهناك جهات مانحة أخرى تفضل ان توافق مقدماً على اللوائح التي تنظم استخدام أموال الصندوق قبل تقديم الدعم له.

6- بدائل صندوق الطوارئ

1-6 الاستفادة بشكل أفضل من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل (SFERA)

الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل هو نظام يتم في نطاقه تقديم الأموال مقابل التزام بالحصول على تبرعات من الجهات المانحة، بمعنى أنه إذا حصلت منظمة الأغذية والزراعة على تأكيد كتابي بأن إحدى الجهات المانحة المعروفة ستساهم بمبالغ معينة في إحدى حالات الطوارئ، فإن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل يقوم بدفع هذه المبالغ مقدماً لحين وصول الأموال إلى حسابات المنظمة. وطبقاً لورقة العمل الصادرة عن اللجنة المالية بالمنظمة FC 110/11 في سبتمبر /أيلول 2005، لم يستخدم هذا الصندوق الخاص استخداماً يذكر في حالة الطوارئ الأخيرة المتعلقة بمكافحة الجراد، حيث تم سداد مبلغ 100 000 دولار فقط لتدعيم وحدة تنسيق الطوارئ في السنغال. ثم قام الصندوق الخاص بعد ذلك بالمساهمة بمبلغ 200 000 دولار من أجل تقييم الاحتياجات وتنسيقها. وفي ذلك الوقت بلغت ميزانية الصندوق الخاص 2 مليون دولار، إلا أن عدم وجود التزامات مؤكدة من الجهات المانحة لتدعيم طوارئ الجراد حال دون استخدام رأس المال العامل للصندوق الخاص. ويجري الآن وضع خطط تتيح إمكانية زيادة رأسمال الصندوق الخاص إلى 20 مليون دولار. بيد أنه بالنظر إلى احتمال حدوث تأخير كبير حتى في الحصول على التزامات كتابية من الجهات المانحة من أجل طوارئ الجراد فإن آلية الصندوق الخاص المعنية بتقديم دفعات مقدمة قد لا يكون لديها غير قدر محدود من الاهتمام.

2-6 الاستفادة من الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ (CERF)

أنشئ الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية 2005 لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وإنقاذ حياة ضحايا الكوارث والمنازعات، وحتى يوينو/حزيران 2006 تلقى هذا الصندوق 158 مليون دولار في شكل تبرعات والتزامات، كما تلقى تعهدات بمبلغ 105 ملايين دولار. وطبقاً للمعلومات على موقع الويب للصندوق، فإن طلبات الحصول على منح يجب أن تقوم على أساس من الواقع، وتحتاج إلى تقييم للاحتياجات ويوافق عليها منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أو المنسق المقيم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن "تتضمن الطلبات إقراراً بأن هذا الصندوق المركزي هو مصدر تمويل في حالات الطوارئ، وبأن الأموال التي تجنّبها كافة الجهات المانحة الأخرى على المستوى القطري أو على مستوى الوكالات ذات الصلة من أجل الصرف الفوري (سواء كانت متجددة أم لا) قد تم استنفادها. والأموال التي يتيحها الصندوق المركزي محدودة بحد أقصى 30 مليون دولار لأي حالة من حالات الطوارئ، ويجب استخدامها خلال ثلاثة أشهر. أما مدى استيفاء الطلب الذي يقدم إلى هذا الصندوق المركزي فيما يتعلق بطوارئ الجراد، حتى مع التفاصيل الموجزة الموضحة أعلاه، فهو أمر غير مؤكد. إن طوارئ الجراد قد لا تهدد حياة الناس بصورة مباشرة. ومن غير الممكن إثبات أن جميع المساعدات التي تقدمها كافة الجهات المانحة الأخرى قد تم استنفادها، وتمتد معظم حالات طوارئ الجراد لأكثر من

ثلاثة أشهر بكثير. وربما تتمكن منظمة الأغذية والزراعة، بعد تجربتها مع حالات الطوارئ الأخرى، من تقييم الأسلوب الذي يمارس به الصندوق المركزي لعمله، وبالتالي ما إذا كان استخدامه مناسباً في حالة الجراد. كما يجب أيضاً استطلاع إمكانية قيام الصندوق المركزي بتقديم القروض مقابل التعهدات التي تقدمها الجهات المانحة.

6-3 إبرام اتفاقيات مع الجهات المانحة للتمويل الذي يمنح مقدماً

هناك إمكانية أخرى، وهي أن تقوم المنظمة بإبرام اتفاقيات مقدماً مع الجهات المانحة التي اعتادت على تقديم الدعم لطوارئ الجراد، ويفضل أن يكون ذلك من أجل تقديم تبرعات لحسابات أمانة متعددة الجهات المانحة وتتمتع بأقصى درجات المرونة. وتوقع هذه الاتفاقيات ويتم الموافقة عليها مقدماً، بحيث أنه في حالة حدوث طوارئ، يتم تقديم التزام بالأموال خلال أيام. ويمكن أن يكون لكل اتفاقية أجل محدد، وليكن خمس سنوات على سبيل المثال. ويمكن أن تتاح إمكانية مد الأجل أو إضافة بند يقضي بإبرام اتفاقية جديدة مماثلة لتحل محل الاتفاقية الأولى لمدة خمس سنوات أخرى. وقد تفضل الجهات المانحة هذا النظام، حيث أن الأموال التي تخصص لطوارئ الجراد ستظل في خزائنها، بدلاً من أن تكون في صندوق طوارئ قد لا يستخدم لعدة سنوات، طالما كانت عشائر الجراد في حالة انحسار.

وفي بداية أي أزمة من أزمات الجراد، يمكن استخدام الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل مع عنصر القرض في الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ لإتاحة الأموال على الفور (في حدود 15 مليون دولار) مقابل إلتزامات موقعة من الجهات المانحة. وعلى الرغم من إمكانية إتاحة مثل هذه الأموال، فإن سرعة تقديم الإلتزامات تعتبر أمراً مهماً للغاية لتفادي التأخير، في الوقت الذي يتم فيه استخدام الأموال لإبرام عقود مع طائرات الرش وطائرات الهليكوبتر والتعاقد على شراء المبيدات والمداخلات الضرورية الأخرى.

ويطلب إبرام اتفاقيات التمويل الذي يسدد مقدماً، سواء اقتصر الأمر على هذه الاتفاقيات أو كانت إلى جانب حساب أمانة طوارئ الجراد، ادخال عدة بنود تتعلق بحساب أمانة طوارئ الجراد، بما في ذلك الآلية اللازمة لإعلان حالة الطوارئ وما يستتبع ذلك من تفعيل هذه الاتفاقيات.

7- الخلاصة/نقاط للمناقشة

هناك تسليم على نطاق واسع لدى البلدان المتضررة من الجراد ولدى منظمة الأغذية والزراعة بالحاجة إلى أموال لاستخدامها في حالات الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي. وتتخذ الإجراءات بالفعل على الصعيدين القطري والإقليمي لإنشاء مثل هذه الصناديق، ولكن من غير المحتمل أن تكون هذه الصناديق كبيرة بالقدر الكافي لمواجهة أي تهديد كبير من جانب الجراد. وقد ناقشت لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في دورتها الاستثنائية في 2004 هذه القضية، وأوصت بضرورة قيام المنظمة، بالتشاور مع جهات مانحة، ببحث إنشاء صندوق طوارئ كبير يمكن السحب منه في بداية حدوث فورة للجراد الصحراوي، وفي مداولاتها الأخرى بشأن الرغبة في إنشاء حساب أمانة إذا ما وجد ذلك أمراً ملائماً، يتم بحث خيارات ومنهجيات تشغيل حساب الأمانة. وفي هذا الصدد قد ترغب اللجنة في بحث الأمور التالية:

- (أ) الغرض من صندوق الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي؛
- (ب) الحجم المناسب للصندوق؛
- (ج) المنظمة التي تتولى إدارة هذا الصندوق؛
- (د) الشروط والآلية التي تحكم الوصول إلى هذا الصندوق؛
- (هـ) الترتيبات التشغيلية للأنشطة التي تمارس في نطاق صندوق الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي؛
- (و) الحاجة إلى وجود هيكل إداري إذا لزم الأمر؛
- (ز) تجديد موارد الصندوق؛
- (ح) آلية التقييم والمؤشرات؛
- (ط) إجراءات إنشاء الصندوق وموعد إنشائه ، وهل يتم تقديم توصية إلى مؤتمر المنظمة، عن طريق مجلس المنظمة، ببحث إنشاء صندوق طوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي.